بعد 12 غارة لنظام الأسد بقنابل حارقة

سوريا: هدنة في حي الوعر الحمصي لـ48 ساعة

مشاهد من حي الوعر في مدينة حمص

عناصر من الجيش الحر

- الجيش الحر يسيطر على مناطق جديدة
- تركيا تتهم وحدات الحماية بالتطهير العرقي شمال سوريا
- أمريكا: غياب التنسيق في العمليات يساعد «داعش»

عواصم – «وكالات»: أفادت مصادر بحدوث اتفاق عن هدنة في حي الوعر المحاصر في مدينة حمص وسط سوريا لمدة 48 ساعة.

وكان المرصد السوري لحقوق الإنسان أعلن، أن طائرات يُعتقد أنها سورية قصفت حي الوعر المحاصر في مدينة حمص، وذلك بعد يوم واحد من إجلاء سكان ومقاتلين من بلدة داريا.

كما ذكر أن 12 غارة جوية على حي الوعر أدت إلى سقوط ما لا يقل عن سبعة مدنيين، بينهم امرأة وطفل وعشرات الجرحى.

وأظهرت تسجيلات مصورة أطفالاً مصابين بحروق، بسبب ما وصفه ناشطون بقنابل حارقة.

من جهة أخرى بعد داريا، التف النظام السوري مجدداً نحو حمص وتحديداً حي الوعر المحاصر، ليستكمل على ما يبدو خطته في إعادة تشكيل التركيبة الديمغرافية للبلاد.

وظهر جلياً نقل عمليات النظام الجوية من داريا – التي لم يتنه أهاليها عن سرد هول القصف بعد – إلى الحي الحمصي من خلال الكثافة النارية للغارات بمختلف أنواع وأوزان القذائف.

وأكد المرصد السوري لحقوق الإنسان لجوء النظام هناك إلى استخدام طرازات جديدة من القذائف الصاروخية لاستهداف الحي، إضافة لبدء عمليات القصف بواسطة راجمات الصواريخ المتمركزة في معسكر الطلائع القريب.

وبدأ نظام بشار الأسد مستعجلاً لتكرار فعلته في داريا، مستقويا من صمت المجتمع الدولي الذي لم يحرك ساكناً أمام جريمة تهجير سكانها التي ترتقي إلى جرائم الحرب.

وانطلق النظام من حيث توقف اتفاق حمص العام الماضي، بعد مغادرة جزء من مقاتلي المعارضة، معاوداً قصفه ضد الحي المحاصر منذ ديسمبر 2015.

وقضى اتفاق حمص الثاني بمغادرة مقاتلي المعارضة أراضيهم إلى مناطق أخرى حاملين أسلحتهم الخفيفة، وما لبث أن تعثر الاتفاق بسبب مطالبة النظام بتسليم جميع الأسلحة وتحديد وجهتهم.

ونجح النظام في تهجير سكان أحياء حمص القديمة منتصف عام 2014، بعد أشهر من القصف المركز ضد المدنيين، تزامناً مع الحملات البرية التي شنتها الميليشيات التابعة لنظام الأسد ضد حمص.

من جانب آخر أعلن الجيش الحر، صباح أمس، سيطرته على قريتي أم سوس وظهر المغارة جنوب غرب جرابلس بعد اشتباكات مع قوات سوريا الديمقراطية.

وفي وقت لاحق، سيطر الجيش الحر على بلدة حلفايا في ريف حماة الشمالي.

كذلك دمر الجيش الحر أمس سيارة مفخخة لتنظيم داعش في قرية الظاهرية غربي جرابلس قبيل وصولها لأحد الحواجز.

ويوم الأحد، أعلن الجيش الحر سيطرته على 12 قرية في محيط مدينة جرابلس خلال معاركه ضد قوات سوريا الديمقراطية، حيث كانت قوات من الحر أعلنت سيطرتها سابقاً على قرى في جنوب المدينة، وهي تلة العمارنة ودابس وبلابان وبئر كوسى والخربة والحجاج.

كما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان أن قوات من المعارضة السورية انتزعت السيطرة على قرى من قوات سوريا الديمقراطية في شمال سوريا.

كما طرد «الحر» تنظيم داعش من 6 قرى في محيط بلدة الراعي ومدينة جرابلس حيث سيطرت قوات الجيش السوري الحر على قرية بالويران غربي جرابلس. كما سيطرت على قرية الشيخ يعقوب شرقي بلدة الراعي بريف حلب بعد اشتباكات مع التنظيم.

ويحاول الجيش الحر خلال المرحلة الثانية من عملية «درع الفرات» وصل المناطق الواقعة بين بلدة الراعي في ريف حلب الشمالي بمدينة جرابلس في ريف حلب الشرقي، وطرد تنظيم داعش من هذه المناطق.

كذلك تسعى المعارضة المسلحة، مدعومةً بغطاء جوي ومدفعي من الجيش التركي، إلى إبعاد قوات سوريا الديمقراطية من مناطق غرب الفرات إلى شرقه.

من ناحية أخرى اعتبرت واشنطن الاشتباكات الجارية بين القوات التركية وبعض الجماعات المعارضة شمال سوريا غير مقبولة، وفق ما صرح به المبعوث الخاص الأميركي ضد «داعش» على صفحته على تويتر.

وكان وزير خارجية تركيا، مولود تشاوش أوغلو، قد طالب وحدات حماية الشعب بالتراجع فوراً إلى شرق الفرات، متهماً إياها بالضلوع في عمليات تطهير عرقي شمال سوريا.

كما لفت تشاوش أوغلو إلى أن هدف بلاده هو تطهير الشمال السوري من تنظيم «داعش»، على حد وصفه.

وكان المسلحون الأكراد قد أكدوا، في وقت سابق، أن وحدات حماية الشعب متمركزة شرق الفرات وليس في منبج ولا طرابلس، مشيراً إلى أن وحدات تابعة لمجالس عسكرية محلية هي المتمركزة هناك.

من جانب آخر اعتبرت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) أن غياب التنسيق في العمليات والتحركات في شمال سوريا سيعطي تنظيم داعش فرصة أكبر، ودعت تركيا وجماعات المعارضة السورية إلى التوقف عن الاقتتال.

وأعلن المتحدث باسم البنتاغون بيتر كوك في بيان، أن واشنطن تتابع الأنباء عن «اشتباكات جنوب جرابلس، وحيث تنظيم داعش لم يعد متواجداً، بين القوات التركية وبعض الفصائل المعارضة من جهة، ووحدات منضوية في قوات سوريا الديمقراطية».

وأفادت وزارة الدفاع: «نريد أن نوضح أننا نعتبر هذه الاشتباكات غير مقبولة وتشكل مصدر قلق شديد».

وأكدت أن «لا ضلوع للولايات المتحدة» في الاشتباكات، كما «لم يتم التنسيق مع القوات الأميركية في شأنها، ونحن لا ندعمها»، داعية الأطراف المعنية «إلى وقف كافة الأعمال المسلحة في هذه المنطقة، وفتح قنوات تواصل في ما بينها».

وقالت الوزارة أيضاً في بيان إن الولايات المتحدة كررت طلبها بعودة وحدات حماية الشعب السورية الكردية إلى شرق نهر الفرات، وتدرك أن ذلك هو ما حدث «إلى حد كبير».

حكومة الوحدة الوطنية تتسلم مهامها

تونس: وفاة 3 جنود بعملية إرهابية في القصرين

اشتباكات في جبال الشعانبي

تونس – «وكالات»: تسلمت حكومة الوحدة الوطنية برئاسة يوسف الشاهد مهامها أمس الاثنين في تونس خلفاً لحكومة الحبيب الصيد التي سحب منها البرلمان الثقة في 30 يوليو الماضي إثر انتقادات كبيرة بعدم الفاعلية في إنعاش الاقتصاد ومكافحة الفساد.

وجرت مراسم لتسليم السلطة في قرطاج، شمال العاصمة بحضور أعضاء حكومتي الشاهد والصيد والأحزاب والمنظمات الوطنية الموقعة على «اتفاق قرطاج» وهي وثيقة تضبط أولويات عمل حكومة الوحدة الوطنية ومنها مكافحة الإرهاب والفساد وإنعاش الاقتصاد.

وقال الحبيب الصيد في خطاب بالمناسبة «أتمنى أن تدوم هذه الحكومة، بلادنا لم تعد تحتمل تعاقب الحكومات. أسوأ شيء لهذه البلاد هو أن تغير الحكومة كل عام أو عام ونصف».

وأضاف الصيد «أتمنى أن تواصل هذه الحكومة عملها إلى الانتخابات العامة القادمة (نهاية 2019) وأن لم تواصل فهذه مشكلة».

وأصبح يوسف الشاهد الذي سيبلغ 41 عاما في 18 سبتمبر المقبل، أصغر تونسي يرأس حكومة في تاريخ تونس منذ استقلالها عن فرنسا سنة 1956.

والشاهد قيادي في حزب نداء تونس الذي أسسه في 2012 الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي، وكان وزير الشؤون المحلية في حكومة الحبيب الصيد.

وتتكون حكومة يوسف الشاهد من 26 وزيرا بينهم 6 نساء، و14 وزير دولة بينهم امرأتان.

وكان 11 من هؤلاء أعضاء في حكومة الحبيب الصيد، وقد حافظ 7 منهم على نفس حقائبهم وهم وزراء الدفاع والداخلية والخارجية والسياحة والنقل والتربية والتجهيز.

من ناحية أخرى أكدت تقارير إعلامية متطابقة وشهود عيان، تعرض دورية عسكرية تونسية لهجوم إرهابي، صباح اليوم الاثنين، بجبال سمامة قرب الشعانبي بمحافظة القصرين وسط غرب تونس.

ذات التقارير أكدت مقتل 3 عسكريين، ووقوع إصابات أخرى.

اتهمته بأنه «يُسيس الأمور وغير جدي»

البحرين: لن نخضع لابتزاز مجلس حقوق الإنسان

وزير الخارجية البحريني والأمين العام لجامعة الدول العربية

المنامة – «وكالات»: اتهم وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، مجلس حقوق الإنسان التابع لـلأمم المتحدة بمحاولة ابتزاز بلاده، وأوضح الوزير في مؤتمر صحافي مشترك مع الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط في العاصمة البحرينية المنامة ونقلته وكالة الأنباء الرسمية أن «مملكة البحرين لن تلتفت للحظة واحدة لأي صوت يحاول أن يبتزها من الخارج، وخصوصا من مجلس حقوق الإنسان».

ودعا الوزير بالمناسبة نفسها، مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى «التعامل مع البحرين بجدية، والابتعاد عن المواقف السياسية التي لا تخدم أي وضع بأي شكل من الأشكال».

وأضاف وزير الخارجية البحريني أن «مجلس حقوق الإنسان في الفترة الأخيرة سيّس الكثير من الأمور، ونحن لا يهمنا ذلك ولا يؤثر علينا بشيء، وما يهمنا في المقام الأول الالتزام بالاتفاقيات والالتزامات الدولية، والآليات الصحيحة، والمضي قدماً بها» مؤكداً أن مملكة البحرين «من أكثر دول العالم تعاونا مع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة».

وبين الشيخ خالد أن مباحثاته مع أبو الغيط تمحورت حول العمل العربي المشترك، والأوضاع في سوريا، واليمن والعلاقات مع دول الجوار ومسألة الإرهاب.

ومن جهته قال الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، حسب الوكالة إن الجامعة العربية تدعم موقف مملكة البحرين في الدفاع عن أمنها واستقرارها.

وعن الملف السوري، قال: «من المؤسف أن أقول أن الجامعة العربية تم تنحيتها في الأزمة السورية منذ سنوات عديدة، ومن أجل عودتها نحتاج إلى تجميع الموقف العربي لنستطيع وضع الجامعة في جوهر واجهة التسوية، وأما في ما يتعلق بالمدن التي تدمر وتحاصر، فتابعنا بقدر من القلق التطورات التي حدثت بتفريغ سكان مدينة من أهلها لأنه يشير إلى التغيير الديمغرافي وبالتالي هذا أمر لابد من أن تنتبه له الأمم المتحدة، التوصل إلى اتفاقات تؤدي إلى التغيير الديمغرافي أمر خطير».

وعن قضية الجزر الثلاث الإماراتية قال: «هناك بيانات تأييد لموقف الإمارات من الجزر الثلاث، ومطالبة إنهاء الاحتلال الإيراني، وفي الأسابيع الأخيرة نشطت اجتماعات لجنة الخبراء لتفعيل القرارات الصادرة من القمة، واللجنة مكونة من خبراء من البحرين، والسعودية، ومصر، والإمارات، وهم يبحثون آلية لتقديمها للتصدي لأي تهديدات خارجية».

وأشار الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى الدور الإيراني السلبي في المنطقة قائلا: «في تقديري، يجب أن تنبع الترتيبات الأمنية في هذه المنطقة من البيت العربي وأن تكون الترتيبات عربية. نستطيع أن نعطي الآخرين حق التعامل معنا، والتوصل إلى اتفاقات معنا، ولكن المهم أن يغير الطرف الآخر الرئيسي المطل على الخليج تعامله معنا، ونحن نرى توجهات إيران وتهديدها، وانتشارها، وفرض السياسات والرؤى، وهذه المواقف لابد من تغييرها للالتقاء، ومن الطبيعي أيضا أن تكون القوى الرئيسية والعظمى في العالم اهتماماتها بمنطقة الخليج، لأنها منطقة نفطية مهمة، ولكن وأي تفاهمات في هذا الصدد لابد أن تأخذ في الحسبان البيت العربي، والقدرة العربية، والأطراف العربية بما فيها ودول العمق العربي مثل الأردن، ومصر».